صيغ المشتقات السماعية في أحاديث الرسول (ﷺ) في صحيح مسلم (دراسة صرفية)

د. مها بنت عبد العزيز الخضير (*)

مقدمة:

الحمد لله الواحد الأحد، الفرد الصمد، والصلاة والسلام على أفصح العرب لساناً وأكملهم بياناً؛ القائل "أنا أفصح العرب بيد أني من قريش" نبينا محمد بن عبدالله (ﷺ)، وبعد:

فإن الحديث النبوي الشريف هو المصدر الثاني من مصادر الشريعة الإسلامية وقد اعتنى العلماء بضبطه وتصنيفه؛ فوضعوا لذلك المصنفات المتنوَعة التي بذلوا في جمعها وتبويبها الجهد العظيم؛ خدمةً لهذا المصدر الجليل وحفظاً لنصوصه الصحيحة من التحريف. قال عز وجل {وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ} [النجم ٣] ومن أعظم هذه الأعمال ما قام به الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ه) في كتابه (صحيح مسلم) الذي دوّن فيه أحاديث الرسول (ﷺ) الصحيحة في سندها ومتنها، فكان مصَنفاً عظيماً احتل مكانةَ سامية عند العلماء المسلمين كافة، ونظراً لثبوت ما جاء فيه عن سيدنا رسول الله (ﷺ) فإنه يُعد حُجةً لغوية ثابتة يحتج بها في الاستدلال اللغوي.

ونظراً لهذه المنزلة الكبيرة لهذا المصنَف الجليل وقع الاختيار عليه ليكون موضوع هذه الدراسة التي قامت على رصد ما جاء فيه من ألفاظ وتحليل بنيتها؛ وبسبب غزارة مادته فقد قامت هذه الدراسة على جمع صيغ المشتقات السماعية دون القياسية من أقوال الرسول (ﷺ) دون أقوال الصحابة الواردة في الصحيح فكان العنوان:

(صيغ المشتقات السماعية في أحاديث الرسول (ﷺ) في صحيح مسلم "دراسة صرفية")

(*) أستاذة النحو والصرف المشاركة في قسم اللغة العربية- كلية الآداب – جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن - الرياض –المملكة العربية السعودية.

أسباب اختيار الموضوع:

١. خدمة الحديث النبوي الشريف؛ من خلال دراسة لغته وتحليل أبنية ألفاظه.
٢. نُدرة الدراسات النحوية والصرفية في لغة الحديث الشريف.
٣. العناية بلغة الحديث الشريف دعم وتقوية لقواعد اللغويين والنحويين.
٤. لفت الأنظار إلى مدوَنات الحديث النبوي الصحيح لاعتماد نصوصه شواهد في موضوعات النحو والصرف الكثيرة.

أهداف الدراسة:

١. جمع صيغ المشتقات السماعية الواردة في أحاديث الرسول (ﷺ).
٢. تصنيفها حسب أنواعها.
٣. تحليل بنيتها وبيان وزنها، والأصل الذي اشتُقت منه.
٤. بيان ما حدث في هذه الصيغ من عدول أو تناوب أو تقارض.
٥. إبراز الجانب الاستشهادي منها في مباحث الاشتقاق؛ بحيث تدرج شواهد معتمدة على القواعد الصرفية التي تكاد تخلو من الشاهد النبوي.

مشكلة الدراسة:

١. ماهي الصيغ السماعية للمشتقات في صحيح مسلم؟ ومم أُخذت؟ وما هو وزنها؟
٢. ما الظواهر الصرفية البارزة بين هذه الصيغ.

حدودها:

أحاديث الرسول (ﷺ) في صحيح مسلم دون غيرها مما جاء فيه من أقوال الصحابة رضوان الله عليهم.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة المنهجين الاستقرائي ثم التحليلي.

الدراسات السابقة:

عندما انبعثت فكرة هذا الموضوع أخذت أبحث في محرك البحث على الشبكة العنكبوتية عن دراسات مماثلة، فوجدت دراسات كثيرة قامت على لغة الحديث النبوي في صحيح الإمام البخاري، أما صحيح مسلم فلم تقع يدي على دراسة قامت عليه سوى واحدة، هذه الدراسات منها:

١/ أحاديث الدعاء في الصحيحين (دراسة لغوية) للباحث: محمد سليمان الرحيلي، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة [أطروحة دكتوراه ١٤٢٥ه – ١٤٢٦ه] وتختلف اختلافاً كبيراً عن هذه الدراسة؛ فهي تُعني بألفاظ الدعاء فقط.

٢/ المشتقات في لغة الحديث النبوي: دراسة في نصوص صحيح البخاري: أطروحة ماجستير للباحث: خالد أحمد عثمان، جامعة القاهرة. وتعنى بالألفاظ المشتقة في صحيح البخاري فقط.

٣/ الصيغ الثلاثية المجردة والمزيدة في الحديث النبوي الشريف دراسة وصفية صرفية دلالية في صحيح البخاري، للباحث: الشفة حسن بابكر الضوء، وتتناول الأبنية الثلاثية المجردة والمزيدة في صحيح البخاري.

هذه الدراسات وغيرها كثير قائمة على لغة الحديث الشريف في صحيح البخاري فقط.

أما الدراسة الوحيدة التي وجدتها في لغة صحيح مسلم فهي بعنوان: المشتقات في الحديث النبوي: دراسة نحوية صرفية في صحيح مسلم، أطروحة ماجستير للباحث: محمد عبده دبرني، بإشراف عطية محمد عطية (عام ٢٠١٢م – ١٤٣٣هـ) جامعة إفريقيا العالمية – كلية الآداب قسم اللغة العربية.

وقد عثرت بعد أن قطعت نصف الطريق في هذه الدراسة على هذا العنوان دون الوصول إلى مضمون الدراسة كاملة، فلا أستطيع تحديد نقاط الالتقاء والافتراق معها؛ حيث لم أتمكن من الحصول عليها فقط وجدت العنوان.

وأيَاً كان فإنه لا يمكن أن يتفق اثنان على منهج وآلية واحدة في الدراسة ولو كان الموضوع واحداً، فكل باحث له طريقته في تناول المادة وعرضها وربما أبرز جوانب انعدمت – أو تكاد – عند باحث آخر.

ووفقاً لطبيعة هذه الدراسة فقد جاءت هيكلتها على النحو الآتي:

١/ المقدمة: وفيها أهمية الموضوع ومنهجه وأهدافه ومشكلته وحدوده.

٢/ التمهيد، ويتضمن:

أ. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف.

ب. السماع ومنزلته بين أصول النحو.

٣/ الصيغ السماعية:

أ. اسم الفاعل.

ب. الصفة المشبهة باسم الفاعل.
ج. اسم المفعول.
د. صيغ المبالغة.
ه. أفعل التفضيل.
و. اسم الزمان.
ز. اسم المكان.
ح. اسم الآلة.

٤/ الخاتمة: تلخص أهم النتائج.
٥/ ملخص البحث باللغة العربية.
٦/ ملخص البحث باللغة الإنجليزية.

التمهيد

أ/ موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف[١]:

دأب النحاة منذ نشأة علم النحو على عدم الاستدلال بنصوص الحديث الشريف، فلم يكونوا يعوِّلون عليها في تثبيت قواعدهم وتقوية حججهم، رغم أنه الأصل الثاني بعد القرآن الكريم في أصول التشريع الحنيف. يؤكد ذلك ندرته في كتبهم حتى يكاد ينعدم، بخلاف عنايتهم بالشاهد القرآني والقراءات القرآنية، وكلام العرب نثرهم وشعرهم. ويمكن تعليل ذلك بسبب مخافة اعتماد حديث مكذوب فيقع صاحبه فيما حذَّر منه الرسول (ﷺ) في قوله: (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)[٢]. ولَما كانوا لا يثقون في إسناد بعض ألفاظ الحديث النبوي إلى سيدنا رسول الله (ﷺ) بعد أن أجاز العلماء روايته بالمعنى، إضافة إلى ظهور كثير من الوضَاعين، تركوه تورعاً وخوفاً من اعتماد لفظ مكذوب لم تثبت نسبته إلى الرسول (ﷺ). إلى أن قام من حمل لواء جمع الحديث الشريف والتثبت من نسبته وتحديد درجة صحته والبحث في أسانيده ورواته، ظهر هذا الجهُد في صحيح البخاري ومسلم وكتب الصحاح الأخرى كالسنن والأسانيد كمسند أحمد وغيرها. فزال بذلك سبب المنع والتخوّف، رغم ذلك فإن الاستشهاد بقي ضعيفاً محصوراً، وجاءت الدراسات قليلة حول لغة الحديث.

ومع عزوف النحاة الأوائل عن الاستشهاد بالحديث؛ حيث لا نجد في كتاب سيبويه نصوصاً للحديث سوى عبارات غير مصّرح بنسبتها للرسول (ﷺ). وهو دأب مشايخه من قبله والعلماء بعده، إلى أن ظهر الاهتمام جلياً عند ابن خروف (ت ٦٠٤ه) وابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢ه) الذي يُعد أبرز من تجلت عنده العناية بالشاهد النبوي، فأكثر من الاستشهاد به وجعله في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم؛ بل واستنبط من لغته الشريفة قواعد لم يُسبق إليها، وقوّى بأخرى ما ضعُف وخُصّ بالضرورة الشعرية، داعماً ما يذهب إليه بشواهد قرآنية وشعرية لم يذكرها غيره، إذ عندما يصحَ لفظ الحديث ثابتاً عن رسول الله (ﷺ)

---

[١] ينظر: نفح الطيب: المقري ٢٢٣/٢. والاقتراح: السيوطي (٥٢). نشأة النحو: محمد الطنطاوي (ص ٥٠).

[٢] أخرجه الإمام أحمد في مسنده (رقم ١٣٩٦٩) وابن ماجة في سننه (رقم ٣٣) عن جابر بن عبدالله.

فإن هذا أصلاً يجيز للنحوي استنباط قواعد لم يُسبق إليها، أو تقوية ضعيف في الاستعمال، كما يكون عمدة في ترجيح قولٍ آخر.

وبعد أن أكثر ابن مالك من الاستشهاد بالحديث الشريف لفت أنظار معاصريه إلى مناقشة هذا الأمر وإعادة بحثه، فكانوا على آراء ثلاثة[1]:

١/ منع الاحتجاج مطلقاً بالحديث، وتزعمه ابن الضائع (ت ٦٨٦ه) وأبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ه).

٢/ تجويز الاحتجاج بالحديث دائماً، ويقوده: ابن مالك (ت ٦٧٢ه) ورضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٨ه).

٣/ التوسط بين الفريقين؛ إذ أجاز الاستشهاد بضوابط، وهو منهج أبو إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠ه) والسيوطي (ت ٩١١ه).

والخلاصة التي تبدو من استقراء تاريخ النحو أن النحاة الأوائل منعوا الاستشهاد بنصوص الحديث الشريف لسببين:

الأول: خوفاً من الدخول فيما حذَر منه الرسول (ﷺ) من الكذب المعتمد.

الثاني: عدم ثقتهم بالرواة، إما لضعف فيهم أو لعدم تثبت فيما ينقلون خاصة بعد تفشي الوضع والانتحال. كما أن العلماء أجازوا رواية الحديث بالمعنى، مما يعني أن الألفاظ غير محققة الثبوت عن رسول الله.

ولكن بعد ظهور كتب الصحاح والمسانيد التي تتحقق من ورود اللفظ عن رسول الله بعدة طرق انكب بعض العلماء على نصوص الأحاديث يستنبطون منها أحكاماً لغوية ويستشهدون ويؤيدون قواعد أخرى.

وقد أجاز[2] مجمع اللغة العربية في القاهرة الاحتجاج بالحديث الشريف، وفق شروط وضوابط وضعها كان على رأسها: ورود الحديث المحتج به في أحد كتب الصحاح الستة.

مكانة (صحيح مسلم):

ذكر محقق[3] الكتاب د. محمد فؤاد عبدالباقي في مقدمته أن طريقة الإمام مسلم في وضعه وترتيب أبوابه، واهتمامه بضبط الروايات وتحري الدقة في جمعه

---

[1] ينظر: الاقتراح للسيوطي (٥٢)، وخزانة الأدب: البغدادي ١/٥.

[2] ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية ٤/٧، ١٩٣٧م بعنوان (قرار الاحتجاج بالحديث الشريف).

[3] ينظر: صحيح مسلم ١/١٢-١٣.

وتنسيقه، كل ذلك وزيادة يدل دلالة عظمى على تفرد الإمام وتميزه على أقرانه، فضلاً عمّن يأتي بعده، يقول مثنياً عليه: (فإن الإمام مسلم بن الحجاج، ثاني اثنين هما أميرا المؤمنين في علم الحديث، وصحيح مسلم ثاني كتابين هما أصح الكتب المصنَفة قاطبة ...)[١].

ب/ منزلة السماع عند النحاة[٣]:

يعُد السماع الأصل الأول من أصول النحو الذي يعوَل عليه النحاة في استنباط قواعدهم؛ وذلك حين تتوفر فيه شروط في المسموع والمسموع منه، أهمها سلامة السليقة، وهو مقدّم على القياس عند نحاة البصرة ومن تابعهم، قال أبو علي الفارسي: (فأما أن يترك السماع للقياس فخطأ فاحش، وعدول عن الصواب بيِّن)[٣].

ويُعِّرف الجرجاني[٤] السماع اصطلاحاً بأنه مالم يُذكر فيه قاعدة كلية مُشتملة على جُزئياته، وفي اللغة هو ما نُسب إلى السماع. وأول أدلة السماع كتاب الله الكريم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يدين ولا من خلفه، ثم النصوص اللغوية المضبوطة بضوابط محددة؛ يدخل فيه الشعر والنثر، على خلاف بين النحاة قديماً في الاستشهاد بالحديث الشريف. ومن مظاهر عنايتهم بالمسموع تقسيمه إلى متواتر وآحاد، المتواتر: القرآن الكريم، وما تواتر من الحديث الشريف، وكلام العرب شعره ونثره، قال ابن الأنباري: (أعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين: تواتر وآحاد. فأما التواتر فلغة القرآن، وما تواتر من السنة، وكلام العرب، هذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو العربي)[٥].

وقد قسّم ابن جني السماع قسمين[٦]:

الأول: السماع المطرد عن العرب، المستفيض في كلامهم فيكون كثيراً يطمئن إليه اللغوي ويعتمده في قواعد النحو والصرف ويصح أن يقيس عليه.

---

[١] صحيح مسلم ٢٠/١.

[٢] ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: للسيوطي (٨١ – ٨٣) الخصائص: ابن جني ٩٨/١، الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي (٦٧-٦٨).

[٣] المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسي (٢٢٦).

[٤] ينظر: معجم التعريفات: الجرجاني (١٠٥).

[٥] الإغراب في جدل الأعراب (٨٣).

[٦] ينظر: الخصائص ٩٨/٢

الثاني: الشاذ، وهو المسموع عن العرب، ولكنه قليل غير شائع ومخالف لما وضعوا قياسه وقسمه إلى أقسام وفق كثرته في الاستعمال أو قلته، وموافقته للقواعد أو مخالفته لها.

الصيغ السماعية:

أولاً: اسم الفاعل[1]:

هو اسم مشتق للدلالة على الحدث وفاعله على وجه الحدوث والتجدد، يصاغ قياساً من الثلاثي لازماً ومتعدياً على زنة (فاعل)، ومن غير الثلاثي بقلب حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره، نحو: أكرم يُكرِم مُكرِم.

ويأتي على غير هذين البنائين سماعاً، كالصيغ التي وردت في الأحاديث الشريفة، وهي:

١/ صيغة (فعيل)[2]: هي صيغة مشتركة بين عدد من المشتقات وإن كانت في أصلها صيغة مبالغة؛ فيكثر مجيء الصفة المشبهة عليها إن دلّت على ثبوت واستمرار، كما يُبنى عليها اسم المفعول سماعاً من فعل ليس له (فعيل) بمعنى (فاعل)، قال سيبويه: (وتجيء الأسماء على فعيل وذلك: قبيحٌ ووسيم)[3]. وتحمل دلالة (اسم الفاعل) عند تضمنها معنىً شبه دائم، فيُستغنى[4] بـ (فعيل) عن (فاعل)؛ وذلك فيما لم يُسمع له قياس، أما ما جاء القياس فيه مستعملاً صيغة (فاعل) فلا يكون من مواضع الاستغناء نحو: مال يميل فيجيء اسم الفاعل منه (مائل) كما يصح (أميل). ومثال ما يكون موضع استغناء قولهم[5]: عفَّ فهو عفيف، ولا يُقال: عافّ.

وجاءت (فعيل) بمعنى (فاعل) في الألفاظ الآتية:

---

(١) ينظر: الكتاب ٥/٤، أوضح المسالك ٢٤٣/٣، المعجم المفصل في تصريف الأفعال العربية: محمد باسل عيون السود (٤٣،٤٢)، التطبيق الصرفي: عبده الراجحي (٧٥).

(٢) ينظر: الكتاب ٢٨/٤، أوضح المسالك ٢٤٤/٣، شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك: ابن عقيل ١٣٥/٣-١٣٦، تهذيب شذا العرف في فن الصرف: د. عبدالفتاح فرح ود عرفة محمد خير ١٢٥/١. والخليل معجم مصطلحات النحو العربي (٦٣). تصريف الأسماء والأفعال: د. فخر الدين قباوة (١٥٢) والواضح في علم الصرف: محمد خير الحلواني (١٧٥).

(٣) الكتاب ٢٨/٤.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٢٤٤/٣. وشرح التصريح على التوضيح: ابن هشام ٧٨/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٧/٤.

أ/ المسيح[١]: ويطلق على نبي الله عيسى عليه السلام؛ فيراد به الُمنقّى من الذنوب، فتدل حينئذ على الصفة الثابتة فنكون ضفة مشبهة، كما يمكن أن تكون اسم فاعل بمعنى (ماسح) لأنه عليه السلام يمسح على المريض فيبرى بإذن الله.
وتطلق على (المسيح الدّجال) فتحمل دلالتين؛ اسم فاعل لأنه يمسح الأرض أي يجوبها، وتكون بمعنى (مفعول) إذا قُصد أنه ممسوح العين والحاجب؛ فليس له إلا عين واحدة. فهذا اللفظ[٢] يدل على معنىً وضده.
ب/ برئ[٣]: من الفعل الثلاثي (بَرَأ)، يقال: بَرِأ المريض يبرأ برءً: يشفى.
ج/ أليم[٤]: مُوجع، من الثلاثي اللازم: أَلِمَ الرجل يألَمُ، والعذاب الأليم هو المؤلِم الموجِع، ويُعَدّى بالتضعيف فيقال: ألّم فهو مؤلِم. ففعيل هنا دلّت على اسم الفاعل (مُفْعِل) فنابت عنها.
ومثلها (نذير[٥]) من الرباعي (أنذر) فهو (مُنْذِر) فالقياس أن يكون على لفظ مضارعه بعد إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره فيُقال: (مُنْذِر).
وكذلك (العشير[٦])، وهو المُعاشر وتُطلق على الزوج، من الرباعي (عاشر) فكان القياس في اسم الفاعل (مُعاشِر)، ولكن نابت (فعيل) عن مُفاعِل.
ومثله لفظ (شريك[٧]) من الرباعي (شارك) فهو (مُشارِك) على (مُفاعِل) ولكن عُدِل عنها إلى (مُشَارِك).
وجاء على هذه الصيغة ألفاظ عديدة من الثلاثي نحو: (شفيع[٨]) بمعنى شافع من الفعل (شَفَعَ)، و (جريء[٩]) من الفعل (جَرُؤ)، و (حنيفاً[١٠]) من الثلاثي (حَنَفَ)

---

[١] ينظر: صحيح مسلم ١٦٦/١ – ٣٤٤/٤.
[٢] ينظر: تهذيب اللغة: الأزهري ٢٠٢/٤ (باب الحاء والسين).
[٣] ينظر: صحيح مسلم ١١٤/١. ومعنى (بريء) في اللسان ٣٥٥/١.
[٤] ينظر: صحيح مسلم ١١٥/١، ومعنى (أليم) في اللسان ١٨٧/١.
[٥] ينظر: صحيح مسلك ٢٠٣/١.
[٦] ينظر: صحيح مسلم ٢٦/٢.
[٧] ينظر: صحيح مسلم ٧٤/٢ – ٢٥٢.
[٨] ينظر: صحيح مسلم ١٩٨/١.
[٩] ينظر: المصدر نفسه ٣٤٢/٣. والكتاب ٣١/٤.
[١٠] ينظر: المصدر نفسه ٥٢٢/١.

ومعناه الميل عن الحق إليه. و(مريض[١]) من (مَرِض)، والمرض ضد الصحة. وتلحق التاء المربوطة هذه الصيغة فيقال: فعيلة، نحو (الخليفة[٢]) من (خَلَف) عُدِل عن صيغة (فاعل) إلى (فعيل)، ومثله لفظ (خطيب)[٣].

٢/ صيغة (فَعَل): وجاء عليها لفظ (فَرَط[٤]) بمعنى فارط، ويُراد به المتقدّم على غيره، فهو (فَعَل) بمعنى (فاعل).

٣/ صيغة (فِعْل): وجاء عليها لفظ (ظئرين[٥]) مثنى (ظئر) وهي المرضع ولدَ غيرها.

وقد يُراد بها المُرضَع فتحمل صيغة (فِعْل) معنى (مفعول). فهي صيغة سماعية مشتركة بين اسم الفاعل واسم المفعول.

ثانياً: الصفة المشبهة[٦]:

اسم مشتق من الفعل الثلاثي المجرد واللازم يدل على وصف ثابت لصاحبه، أو شبه ثابت، وقد يشتق من المتعدي سماعاً وبقلّة.

وسميت مشبهة باسم الفاعل لشبهها في الدلالة على الحدث ومن قام به، كما تُجمع وتؤنث، إلى ما هنالك من أوجه للتشابه والاختلاف المذكورة في كتب النحو الصرف.

وتحمل دلالات متعددة للصفات؛ منها الخلقية الثابتة مثل: طويل، قبيح، أبيض، أسود، ... الخ.

والفطرية النفسية، مثل: كريم، بخيل، جبان، شُجاع ... الخ.

ومنها الصفات العارضة، نحو: عطشان، جوعان، مريض ... الخ.

---

[١] ينظر: المصدر نفسه ٢/٥٤.

[٢] ينظر: المصدر نفسه ٢/٣٧٩.

[٣] ينظر: المصدر نفسه ٤/١٣٦.

[٤] المصدر السابق ٤/٨٦، واللسان ١٠/٢٣٤.

[٥] ينظر: صحيح مسلم ٤/٨٦، واللسان ٨/٢٤٦.

[٦] ينظر: شرح التسهيل: لابن مالك ٢/٤٥٨، وشرح ألفية ابن مالك: لابن عقيل ٣/١٤١، معجم القواعد العربية: عبدالغني الدقر (٢٨٠)، المعجم المفصل في تصريف الأفعال العربية: محمد باسل عيون السود (٥١)، الخليل (معجم مصطلحات النحو العربي): جورد متري وهاني تابري (٢٤٩)، والشامل في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها (٨٥٤).

كما أن لها أوزاناً كثيرة مشهورة، وأخرى قليلة الشهرة، وقد جرى خلاف بين النحاة حول قياسية صيغها أو سماعها، وذكر سيبويه[١] جملة منها دون النص على حكمها، كما لم يحصرها في عدد محدد، ولم يُقيد أبنيتها. وكذلك فعل العلماء[٢] من بعده قديماً وحديثاً، إلا أن رضي الدين الاستراباذي نصّ صراحة على القياسي منها في قوله: (صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول، وقد جاءت من الألوان والعيوب الظاهرة قياسية كأسود وأبيض وأدعج وأعور على وزن أَفْعَل)[٣].

فجعل البناء الوحيد القياسي للضفة المشبهة باسم الفاعل ما جاء على صيغة (أفعل) ومؤنثه (فعلاء).

وحصرها غيره على النحو الآتي[٤]:

١/ إذا كان الفعل من باب (فَعِلَ) بفتح ثم كسر، في الأعراض، نحو: فَرِح، فالصفة منه على:

أ. (فَعِل): فَرِح، وأَشِر من (أَشِرَ) ... الخ.

ب. أو على (أَفْعَل) نحو: خَضِر فهو أَخْضَر، وعَورَ فهو أَعْوَر، وهي قياس فيما دلّ على لون أو خِلْقة.

ج. أو على (فَعْلان) نحو: عَطْشان، جوعان، فتكون قياساً فيما دلّ على امتلاء وحرارة في الجوف.

٢/ وإن كان الفعل من باب (فَعُل) مضموم العين، فالمشهور في صفته أن تأتي على أحد هذه الصيغ:

أ. فعيل، نحو كرُم فهو كريم.

ب. فَعْل، شَهُم، وهو أقل شهرة.

---

(١) ينظر: الكتاب: سيبويه ٤/ ٢٨-٢٩.

(٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام ٢٤٣/٣، حاشية الصبان على شرح الأشموني: الصبان ٤٨٨/٢-٤٨٩، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ابن قيم الجوزية ٥٥٠/١، وتصريف الأسماء والأفعال: د. فخر الدين قباوة (١٦٢-١٦٣).

(٣) شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي ٤٢٤/٣-٤٣١.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٨/٤-٢٩-٣٠-٣١، أوضح المسالك ٢٤٣/٣، حاشية الصبان ٤٨٨/٢-٤٨٩، وشرح التسهيل: ابن مالك ٤٥٨/٢، تصريف الأسماء والأفعال: فخر الدين قباوة (١٦٢-١٦٣-٠٠٠)، الواضح في علم الصرف (١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤).

ج. أَفْعَل، نحو: (أَخْطب) دالاً على اللون المائل إلى الحُمرة. وهو قليل.
د. فَعَل، نحو: بَطُلَ فهو بَطَل.
ه. فَعَال، نحو: جَبُنَ فهو جَبَان.
و. فُعَال: شَجُع فهو شُجاع.
ز. فُعُل: جَنُبَ فهو جُنُب.
ح. فِعْل: مَلُحَ فهو مِلْح.

فكل هذه الأبنية نصّ النحاة على أنها مشهورة، وتشتق من غير الثلاثي سماعاً على وزن اسم الفاعل مضافاً إلى فاعله في الصفة المشبهة.

ولعل أقوى الأدلة[1] في ترجيح سماعية أبنية الصفة المشبهة كونها غير مطردة في البناء؛ فتارة يأتي الوصف من (فَعُل) على (فَعَل) نحو: حَسُن فهو حَسَن، وتارة على (فَعِل) نحو نَجُس فهو نجِس، وثالثة على (فعيل) نحو: كَرُم فهو كريم.

أما صيغها الواردة في أحاديث الرسول (ﷺ) فهي:

1/ صيغة (فعيل):

الصيغة المشتركة بين أكثر من نوع من المشتقات، ولذا تبرز فيها ظاهرة التقارض كثيراً. وجاء عليها الصفات:

أ/ حميد[2]، مشتقة من الثلاثي المتعدي (حَمِدَ) على وزن (فَعِل)، وهو بناء سماعي يُضاف إليه اشتقاق الصفة من الفعل المتعدي وهو قليل.

والحميد[3]: فعيل من الحمد، فهو محمود وإن لم يحمده غيره، وهو أخص من المدح وأعم من الشكر. وقيل: معناه الحامد الذي يحمد أفعال عباده، وحينئذ يصح أن تكون الصفة هنا متضمنة معنى اسم الفاعل واسم المفعول؛ إذ هي صفة ثابتة لازمة من صفات الله تبارك وتعالى.

---

[1] ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٥٢٨/١.
[2] ينظر: صحيح مسلم (٣٠٧/١).
[3] ينظر: فتح الباري في شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني (كتاب الدعوات – باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) حديث رقم (٥٩٩٦)، ومفردات ألفاظ القرآن الكريم: الراغب الاصفهاني (٢٥٦).

ولكثرة مجيء (فعيل) حاملة دلالة اسم الفاعل واسم المفعول فقد وضع الدكتور أبو أوس الشمسان[١] مصطلحاً جديداً على التراث أسماه (الصفة المشبهة باسم المفعول)، ونظراً للتشابه الكبير بينهما (الصفة المشبهة واسم المفعول) في البناء والدلالة فإنهما تعمل عمله، فترفع نائب فاعل، قال ابن عصفور: (اسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول)[٢].

ودفعاً للبس في هذه الصيغة فإنه يجب النظر في القرائن المحتفَّة؛ فإن دلّت على ثبوت الصفة واستمرارها فهي صفة مشبهة، وقد عدّها سيبويه[٣] في صيغ الخصال.

وورد على هذه الصيغة صفات عديدة منها[٤]:

شديد، من الثلاثي المضعّف من اللازم (شَدّ)، و(رحيم) من الثلاثي المتعدي (رَحِمَ) و(شهيد) من (شَهِدَ) المتعدي، و(خبيئاً) من (خَبُء)، و(مجيد) من الفعل (مَجُد)، وهي معدولة من اسم الفاعل (ماجد) لدلالتها على الثبوت والاستمرار. و(كثير) (قليل) (عظيم) (ضعيف) (خليل) (رقيق) (جميل) (غليظ)، قال الصبان: (وأما رحيم وعليم ونحوهما فمقصور على السماع)[٥].

وجاء عليها صفات خالفت المشهور فيها نحو[٦]: (مريض) من الثلاثي (مَرِض) إذ المشهور أن تأتي الصفة منه على (فَعِل)، وكذلك (نشيط) و(خصيم) وجاء عليها وصف (الحيي[٧]) من الحياء، موصوفاً بها نبي الله موسى عليه السلام وهي[٨] صفة ثابتة في المتصف بالحياء.

وهي صيغة تؤنث وتذكر.

---

[١] ينظر: صحيفة الجزيرة (مقال: مداخلات لغوية): أ.د. أبو أوس إبراهيم الشمسان، الأحد ٢٥ سبتمبر ٢٠١٦م.

[٢] المقرب: ابن عصفور (٨١).

[٣] ينظر: الكتاب ٢٨/٤.

[٤] ينظر: على سبيل المثال: صحيح مسلم: (٢٨٨/٤ ، ٢٠٤ ، ١٤٥ ، ٤٥٢ ، ١٦٦ ، و١٤٧/٢ و ٤٩٠/٤ ، ٣٠٧/١ ، ٤٥٢/٤ ، ٣٤٩/٣ ، ١٢٢/٤ ، ٥٢٦/١ ، ١٦٧/١).

[٥] حاشية الصبان ٥/٣.

[٦] ينظر: صحيح مسلم: (٣٤٠/١ ، ٥٢٦ ، ٣٣٨/٣ ، ٢٤٧ ، ١٠٧/١).

[٧] ينظر: صحيح مسلم ٣٧٥/١.

[٨] ينظر: لسان العرب (حيي) ٢٦٧/١٤.

٣/ صيغة (فَيْعِل)[١]:

ومؤنثها (فَيْعِلَة)، وتصاغ من الثلاثي الأجوف، قال رضي الدين الاستراباذي: (وفَيْعِل لا يكون إلاّ في الأجوف كالسيِّد والميِّت والجيِّد)[٢].

ومما جاء في الحديث الشريف[٣]:

طيِّبة[٤]: من الثلاثي الأجوف (طاب) ألفه منقلبة عن ياء (طَيَبَ)، والمذكر منه طيِّب ومعناه المستطاب الحلال.

الميِّت[٥]: رجل مَيِّت ومَيْت لغتان من (فَعِل)، وقيل: (المَيْت) مَن فارق الحياة، أما (الميِّت) فلم يمت بعد. وذكر الأزهري[٦] عن علماء التصريف قولهم (مَيِّت) أصله: (مَيْوِت) على (فَيْعِلِ) إلاّ أنهم أدغموا الواو في الياء، فيكون قياسه (فَعِّل) ولكنهم عدلوا عنه خوفاً من اللبس إلى (فيِعِل) ويجيء بلفظ واحد للمذكر والمؤنث.

سيِّد[٧]: من الثلاثي الأجوف (ساد) ألفه منقلبة عن (ياء) (سَيَد) على (فَعَل).

ليِّن[٨]: من (لان) ألفه منقلبه على ياء (لَيَنَ).

بَيِّن[٩]: من بان يبين إذا اتضح.

سيئة[١٠]: صفة مشبهة من الفعل (ساء) ويراد به فعلٌ مكروه وقبيح، وأصل (السيئة)[١١]: سَيْوءة على (فَيْعِلَة) اجتمعت الياء الساكنة والواو فقُلبت الواو ياءً

---

[١] ينظر: تصريف السماء والأفعال: د. فخر الدين قباوة (١٦٤)، ولم ينص عليها في المصادر بل اكتُفي بالتمثيل بلفظ (طيب) عند الحديث عن الاستغناء عن صيغة فاعل من (فَعَل) بعدها (حاشية الصبان ٤٨٩/٢، وأوضح المسالك ٤٤/٣).

[٢] شرح الشافية: للاستراباذي ١٤٩/١.

[٣] ينظر على سبيل المثال في صخيخ مسلم: ٣٦٨/١ ، ٤١/٣ ، ٦٢/٤ ، ٨٢/٨ ، ٥٢٦/١ ، ١٤٦/٣ ، ٥٠٤/٢ ، ٥١٥/٢ ، ٥٤/٢.

[٤] ينظر: لسان العرب ٢٣٥/٨.

[٥] ينظر: لسان العرب ٢١٧/١٣.

[٦] ينظر: المصدر السابق.

[٧] ينظر: صحيح مسلم ١٢٤/٣ ، ١١٠/٤.

[٨] ينظر: صحيح مسلم ١٩٤/١ ، ١٦٠/٢.

[٩] ينظر: صحيح مسلم ٦٥/٣ ، ولسان العرب ٥٦٢/١.

[١٠] ينظر: صحيح مسلم ١٢٣/٢.

[١١] ينظر: لسان العرب ٤١٧/٦.

وأدغمت في الأولى، وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين بخلاف الكوفيين الذين يدرجونها في بناء نظيرها الصحيح.
وفي ذلك كله يقول سيبويه: (فأمّا فَيْعِل فبمنزلة فَعّال، نحو: قَيِّم وسَيِّد ... وقالوا: هَيْن وهَيْنون، ولَيْن ولَيْنون ... ولكنه خُفّف وحُذف منه ...)[١].

٣/ صيغة (فاعل):
وبُنيت عليها الصفة (مالِح[٢]) من الثلاثي مضموم العين (مَلُح)، ومثلها (عارِم[٣]) و(الباطنان[٤]) مثنى (باطن) و(فارِه[٥]).
وتلتبس الصفات المشبهة من هذه الصيغة باسم الفاعل من الثلاثي[٦]؛ إذ الأصل في (فاعل) أن يُبنى عليه اسم الفاعل الدال على الحدوث، فإن دلّ على الثبوت والاستمرار كان صفة مشبهة وأُضيف إلى مرفوعة، نحو: خاشعُ القلبِ وجليل القدرِ.

٤/ صيغة (فَعَل):
وبُنيت عليها صفات كثيرة من أفعال مختلفة الوزن، وهي:
أ/ قَطَطَ[٧]: من الثلاثي اللازم، ويطلق على الشعر شديد التجعيد، يقال: رَجُلٌ قَطَطٌ وشعر قطط، كما يقال: شعر قطّ بالتصفيف، من الثلاثي (قطِطَ) على وزن (فَعِلَ)، يقال: قَطِطَ شعرُه فهو قطَطٌ، من باب (فَرِحَ) والمشهور في صفته أن تأتي على (فَعِل) نحو: فَرِح فهو فَرِحٌ، لكنه خالف المشهور في بناء الصفة المشبهة من (فَعِلَ).

---

[١] الكتاب ٦٢/٣.
[٢] ينظر: صحيح مسلم ١٣٩/٤.
[٣] ينظر: صحيح مسلم ٤٤٦/٤.
[٤] ينظر: صحيح مسلم ١٦٢/١.
[٥] ينظر: صحيح مسلم ٢٥٥/٤.
[٦] ينظر: أوضح المسالك ٢٤٤/٣ – ٢٤٥، والواضح في علم الصرف: الحلواني (١٨٤).
[٧] ينظر: صحي مسلم ١٦٦/١، ٥٠١/٤، ولسان العرب ٢٣٨/١٢.

ب/ حَسَن[١]: من الثلاثي اللازم الصحيح (حَسُنَ)، وهو بناء مشهور في الصفة المشبهة منه، والحَسَن[٢] ضد القبيح، ويُعبَّر به عن الجمال، ويطلق على ما اتصف بالحُسْن من كل شيء، ومؤنثه (حسَنة).

٥/ صيغة (فُعَال)[٣]:

وبُنيت عليها الصفة (طُوَال[٤]) من الثلاثي اللازم (طَوِلَ) من باب (فَرِحَ) والمشهور في الصفة منه أن تكون على (فعيل) فيقال (طويل)، ولكنها جاءت على (فُعَال) مبالغة في الوصف. والطويل ضد القصير، وفلان طُوال[٥]: مفرط في الطول.

٦/ صيغة (فَعْل): وبني عليها من الصفات:

أ/ جَعْد[٦]: وهي صفة للشعر غير المسترسل، وضدها (السَّبْط) للشعر المسترسل الخالي من التكسُّر، وبُنيت من الثلاثي اللازم مكسور العين (جَعِد) وهي صيغة مشهورة في (فَعِل)، ومؤنثه (جَعْدَة) وورد باللفظين في الحديث الشريف.

ب/ شَيْخ[٧]: الشيخ من استبان فيه العمر وبلغ الخمسين فما فوقها، وهي صفة[٨] مأخوذة من الثلاثي اللازم معتل الوسط (شاخ) على وزن (فَعَلَ) ألفه منقلبة على ياء مثل (طيِّب) و(سيِّد)، إلا أنه خالفهما في بناء الصفة المشبهة منه على (فَعْل).

ج/ عَذْب[٩]: العَذْب هو المُستساغ من الطعام والشراب، فعله ثلاثي لازم (عَذُبَ) على وزن (فَعُلَ).

د/ رَبْعة[١٠]: صفة للرجل بين الطول والقصر من الثلاثي اللازم (رَبُعَ).

---

[١] ينظر: صحيح مسلم ١٢٣/٢.
[٢] ينظر: القاموس المحيط ١٣٥٧/٢.
[٣] ينظر: تصريف الأسماء والأفعال: د. قباوة (١٦٥)، والواضح في علم الصرف (١٨٣).
[٤] ينظر: صحيح مسلم ١٦٣/١.
[٥] ينظر: القاموس المحيط ١٣٥٧/٢.
[٦] ينظر: صحيح مسلم ١٦٣/١ – ١٦٤ – ١٦٦، والقاموس المحيط ٤٠١/١._
[٧] ينظر: صحيح مسلم ٣٦٣/٤، والقاموس المحيط ٣٧٨/١ ، ٣٦٣/٤.
[٨] ينظر: تصريف الأسماء والأفعال (١٦٤) هامش (٢)، الواضح في علم الصرف (١٨٣).
[٩] ينظر: صحيح مسلم ١٦٥/١، والقاموس المحيط ١٩٨/١، وتيسير الصرف: عبدالرحمن بن إسماعيل (١٦١)، والواضح في علم الصرف (١٨٣).
[١٠] ينظر: صحيح مسلم ١٦٥/١، والقاموس المحيط ٩٦٤/٢.

هـ/ ضَرْب[١]: الضَّرب من الرجال خفيف اللحم ووصِف بها سيدنا موسى عليه السلام، وهو بناء مشهور في الصفة المبنية من (فَعُل) وفعلها (ضرُب).
و/ مثلها (رَطْب[٢]): وهو الناعم، وضده (اليابس) من الثلاثي اللازم (رَطُبَ) على (فَعُلَ).
٧/ صيغة (فُعْل)[٣]: وجاءت عليها الصفة (حُلْو) وغالباً ما تكون هذه الصيغة في أوصاف الطعم، والحُلو ضد الُمرّ، من الفعل الثلاثي اللازم (حَلُوَ) على (فَعُلَ) وهي صيغة نادرة.
٨/ صيغة (فَعِل): وتصاغ من الثلاثي الذي على وزن (فَعِلَ) نحو: فَرِحَ فهو فَرِحٌ، وجاءت عليها الصفة (سبِط[٤]) يوصف بها الشعر المسترسل الخالي من الجعودة وكذلك (شَعِثة[٥])، وصف لمن اغبّر رأسه، وتفرّق شعره، الشعث التفرق والانتشار، ووردت وصفاً للمؤنث بالتاء المربوطة، كما جاءت موصوفاً بها المذكر في الحديث (رجل شعِثٌ) من الثلاثي اللازم (شَعِث)، وقياسه أن يقال: أشعث للمذكر وشعثاء للمؤنث عل وزن (أفعل فعلاء) القياسي في الصفة الدالة على عيب أو حلية.
ومثله (خَصِمَ[٦]) وصف لمن اختص بالخصومة والجدال، قال تعالى: {بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ}[الزخرف ٥٨]، من الثلاثي (خَصِمَ) على وزن (فَعِلَ) ومثله (رَجِلُ الشعر)[٧].

---

[١] ينظر: صحيح ١٦٥/١، والقاموس المحيط ١٩١/١.
[٢] ينظر: صحيح مسلم ١٦٥/١، والقاموس المحيط ١٦٨/١.
[٣] ينظر: على سبيل المثال: صحيح مسلم ٢٢٤/١ ، ٣٣٢/٣ ، ٤٨٤/٤ ، ٤٩٠/٤، الصفات: غر جمع أغر، خضر جمع أخضر، حُمر جمع أحمر، وذُلف الأنف.
[٤] ينظر: صحيح مسلم ١٦٣/١، ولسان العرب ١١٠/٧.
[٥] ينظر: صحيح مسلم ٤٨٣/٢، م اللسان ١٣٠/٧، وتصريف الأسماء م الأفعال (١٦٢) هامش (١).
[٦] ينظر: صحيح مسلم ١٦٣/١، ٣٢٣/٤، ومفردات الفاظ القرآن الكريم، للراغب الاصفهاني (٢٨٥).
[٧] ينظر: صحيح مسلم ١٦٧/١.

٩/ صيغة (فَعُول): وبُنيت عليها الصفة (غَيُور[١]) من غار الرجل على امرأته، فهو غيور، وغارت المرأة فهي غيور، بلفظ واحد للمذكر والمؤنث؛ لاشتراكهما في (فَعول) ويوصف به كلُّ ذي أَنَفَة وحمية، وهي صيغة مشتركة بين الصفة المشبهة وصيغة المبالغة، إلا أنه يمكن التفريق[٢] بينهما بالنظر في سياق جملتيهما، كما أن الصفة المشبهة لا تعمل فيما بعدها أما المبالغة فتعمل.

وجاء عليها أيضاً وصف (عَقُور[٣]) من الثلاثي (عَقَرَ) من أوصاف الحيوانات وكذلك (حلُوب[٤])؛ وصف للناقة التي كثُر حليبها، وتأتي بمعنى (محلوبة) (اسم مفعول) فيجوز إثبات الهاء وحذفها (حلوب - حلوبة)، كما تدل على اسم الفاعل لمن قام بالحلب، فلا تقترن بالهاء فيقال: رجل حلوب، أي حالب، من الثلاثي (حَلَب) ويعني استخراج الحليب من الضرع.

١٠/ صيغة (فُعُل): بُنيت عليها الصفة (عُتُل[٥])، وصف للرجل الغليظ الجافي، من الثلاثي (عَتُلَ) على (فَعُلَ) وهو قليل.

١١/ صيغة (فِعِّيل): من الصيغ المشتركة بين الصفة المشبهة وصيغة المبالغة وبُنيت عليها صفة (صِدِّيق[٦]) المشتقة من الثلاثي (صَدُق) على وزن (فَعُلَ).

وأطلق[٧] على هذا الوصف (صيغة مبالغة الصفة المشبهة).

١٢/ صيغة (مفعول): وبُنيت عليه صفة (مَرْبُوع[٨]) يوصف بها المتوسط في الطول من الرجال، وهي صفة خَلْقية قياسها أن تكون على (أَفْعلَ) للمذكر و(فعلاء) للمؤنثة، أما مجيئها على (مفعول) فنادر.

١٣/ صيغة (فَعْلان): وجاءت عليها صفة (يقظان[٩]) من (يَقِظَ) على (فَعِلَ) ويوصف بها الذهن الحاد والفطنة، كما يقال لمن استيقظ من نومه (يقظان)، والمشهور في الصفة المشبهة منه أن تكون على (فَعِل) فيقال: (يقِظ فهو يقِظ).

---

[١] ينظر: صحيح مسلم ٥٢٥/٢، ولسان العرب ١٥٦/١٠.
[٢] ينظر: الكتاب ١١٤/١.
[٣] ينظر: صحيح مسلم ٢٦٦/٢، والقاموس المحيط ٦٢٠/١.
[٤] ينظر: صحيح مسلم ٤٣٣/٣.
[٥] ينظر: القاموس المحيط ١٣٥٩/٢.
[٦] ينظر: صحيح مسلم ١٦٦/٤.
[٧] ينظر: الواضح في علم الصرف (١٨٥).
[٨] ينظر: صحيح مسلم ١٦٣/١.
[٩] ينظر: صحيح مسلم ١٦١/١، ولسان العرب ٥٢٧/١٥.

ثالثاً: اسم المفعول[١]:

اسم مشتق من مصدر الفعل المبني للمجهول ليدل على من وقع عليه الحدث على وجه التجدد والحدوث.

صيغته القياسية من الثلاثي هي(مفعول) نحو: (مكتوب) اسم المفعول من (كتب). وبقلب حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل آخره في غير الثلاثي، نحو: (مُسْتعَمل) اسم المفعول من (استعمل).

وقد يأتي اسم المفعول على غير هاتين الصيغتين القياسيتين وقد حكم عليها بعض النحاة[٢] بالشذوذ والندرة، ومما جاء حاملاً دلالة اسم المفعول في الحديث الحديث الشريف على غير صيغته القياسية الصيغ الآتية:

١/ صيغة (فَعِيْل):

من الصيغ التي يُبنى عليها اسم المفعول من الثلاثي سماعاً قال ابن هشام:

(وقد ينوب فعيل عن مفعول، كـ "دهيم" ... ومرجعه إلى السماع)[٣]. ومع كثرة كثرة نيابة (فعيل) عن (مفعول) إلا أنه غير مقيس[٤].

وبنيت على هذه الصيغة مجموعة من ألفاظ اسم المفعول في الحديث منها:

أ/ النّقير[٥]: ويُطلق على جذع النخلة ينقر وسطه ويجوَّف، فهو بمعنى (منقور). وقد وردت في صحيح البخاري يقول بدر الدين العيني: (والنقير أصل النخلة يجوَّف ويُنبذ فيه وهو على وزن فعيل بمعنى مفعول يعني المنقور)[٦].

ب/ منيحة[٧]: وهي الهبة الممنوحة لآخر، وصيغة (فعيل) هنا لحقتها تاء التأنيث.

---

[١] ينظر: تصريف الأسماء والأفعال (١٥٥).
[٢] ينظر: تصريف الأسماء والأفعال (١٥٨)، والواضح في علم الصرف (١٧٩).
[٣] ينظر: أوضح المسالك ٢٤٦/٣.
[٤] ينظر: حاشية الصبان ٤٩٢/٢ وشرح التسهيل ٤٥٧/٢.
[٥] ينظر: صحيح مسلم ٦٥/١، ولسان العرب ٢٥٦/١٤.
[٦] عمدة القاري شرح صحيح البخاري: بدر الدين العيني ٢٠١/٢٢.
[٧] ينظر صحيح مسلم ٤٤٩/٢.

ج/ ومثلها[١]: (وليمة) و(جريرة) ومثلها كثير، وهو أحد موضعين[٢] تلحق فيهما التاء صيغة (فعيل)؛ إذ نُقلت الصيغة من الوصفية إلى الاسمية، فبقي فيها معنى المفعولية الحاصل بنيابةً فعيل عن (مفعول).

أما الموضع الثاني فهو عند حذف الموصوف تلزم التاء الوصف دفعاً للبس بين جنس الموصوف وذلك مثل[٣] (وليدة) و(وليمة)، إذ مّيز النحاة[٤] (فعيل) بمعنى مفعول عن التي بمعنى (فاعل) بضابط عدم قبولها تاء التأنيث للتفريق بين المذكر والمؤنث وذلك حتى يتمكنوا من عدم الالتباس بما لم يُرد به اسم المفعول؛ إذ كفٌّ خضيب، معناه: مخضوبة، وقُيِّد[٥] دخول تاء التأنيث على (فعيل) بزوال اللبس عن المعنى؛ فإن اتضح المراد بها لزمت صيغة واحدة للمذكر والمؤنث وحُكم بشذوذ دخول التاء على المؤنث وإن لم يتضح وجب دخول التاء على وصف المؤنث.

وأجاز بعضهم دخولها على (فعيل) عندما تكون اسماً لا صفة، وصيغة (فعيل) يُعْدل إليها عن (مفعول) للزيادة في المعنى والمبالغة وقد تتضمن معناها دون زيادة وتكثُّر في الفعل الذي ليس له (فعيل) بمعنى (فاعل).

٢/ صيغة (فَعْل)[٦]:

وبناء اسم المفعول على هذه الصيغة السماعية معدول من صيغة (مفعول) ونائبة عنها، وجاء عليها:

---

[١] ينظر: صحيح مسلم ١٠٤/٣ ومنيع ٤٤٦/٤ والمسيح ٣٤٤/٤، ومثلها (نبيذ) اسماً للخمر بمعنى (منبوذ) ٣٨٩/٣، وليدة (١٦٢/٣) بمعنى (مولودة).

[٢] ينظر: شرح المفضل ومنيع ٤٤٦/٤ والمسيح ٣٤٤/٤، ابن يعيش ١٠٢/٥، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د. محمد عبدالخالق عضيمة ٢٦٥/٣-٢٦٦، والتبيان في إعراب القرآن: العكبري ٤١٧/١.

[٣] صحيح مسلم ١٦٢/٣، ١٦٤، ٤٤٩/٢.

[٤] ينظر: الكتاب ٦٤٧/٣، وشرح التسهيل ٨٨/٣، وشرح الشافية ١٣٨/٢، وشرح التصريح ٨٠/٢، والهمع ٣٢٨/٣.

[٥] ينظر: تصريف الأسماء والأفعال (١٥٨).

[٦] ينظر: شرح التسهيل ٤٥٦/٢-٤٥٧، وتصريف الأسماء والأفعال (١٥٩).

١/ لفظ (رَدّ) في قول الرسول (ﷺ): (الغنم رَدّ[١]) بمعنى (مردودة) وقيل[٢] إنه مصدر وُصف به من الفعل الثلاثي المضعّف الآخر (رَدّ) فقياس اسم المفعول منه أن يكون على (مفعول)، ولكن عُدِل عنه إلى (فَعْل).

ومثله (صَلْتا)[٣]: أي مُنصِلِت، بمعنى (مسلول) من الثلاثي المزيد (أصْلَت) قياس اسم المفعول منه (مُصْلَت)، ويدل كذلك على السيف الصغير اللامع، والمجرد من غمده[٤].

٣/ صيغة (فِعْل)[٥]:

سماعية في اسم المفعول، تستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، ويُبنى عليها اسم المفعول (ذِبْح[٦]) بمعنى (مَذْبوح) من الثلاثي (ذَبَحَ)، وجاء هذا الاستعمال في قوله تعالى: {وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ}[٧]، والذِّبْح: ما أُعِدّ للذّبح.

٤/ صيغة (فَعُول)[٨]:

وهي في أصلها بناء لصيغة المبالغة، وتأتي عليها الصفة المشبهة، إلا أن دلالتها على اسم المفعول قليلة، وبُني عليها لفظ (حَلوب[٩]) بمعنى (محلوبة) من الثلاثي المتعدي (حَلَبَ) وسُمِع تأنيها بالتاء.

رابعاً: صيغ المبالغة[١٠]:

ألفاظ مشتقة من الفعل الثلاثي تدل على من قام بالفعل على وجه المبالغة والزيادة؛ ولذا فهي وثيقة الصلة باسم الفاعل. ولها أوزانٌ كثيرة قياسية وسماعية، والصيغ السماعية التي جاءت عليها في الحديث الشريف:

---

[١] صحيح مسلم ١٦٢/٣.
[٢] ينظر: اللسان ١٨٤/٥، وشرح التسهيل ٤٥٦/٢.
[٣] ينظر: صحيح مسلم ١١/٤، ٥١٣.
[٤] ينظر: القاموس المحيط ٢٥١/١.
[٥] ينظر: شرح التسهيل ٤٥٦/٢-٤٥٧، البهجة المرضية (٣٥٥)، حاشية الصبان ٤٩٢/٢.
[٦] ينظر: صحيح مسلم ٣٩١/٣.
[٧] الصافات الآية ١٠٧.
[٨] ينظر: الجمل في النحو، الزجاجي (٩٢)، التطبيق الصرفي (٨٠)، الواضح في علم الصرف (١٧٩)، تصريف الأسماء والأفعال (١٥٩).
[٩] ينظر: صحيح مسلم ٤٣٣/٣.
[١٠] ينظر: الكتاب ١١٠/١، الجمل: للزجاجي (٩٢)، وشرح المفصل ٧٠/٦.

١/ صيغة (مِفْعِيْل): وهي سماعية في المبالغة من الثلاثي، ويُبنى عليها لفظ (مِسْكين[١]) من الثلاثي (سَكَنَ)، وبصيغتي المفرد والجمع (المساكين)[٢].
قال تعالى: {أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ} [الكهف ٧٩]، والمسكين[٣] في اللغة هو الخاضع الذليل.
٢/ صيغة (فُعُّول): وعليه (سُبُّوحٌ قُدُّوس[٤]) من صفات الله تعالى؛ لأنه يُسبَّح ويُقدّس، سبّحت الله أي نزهته وهو مُنزّه منذ الأزل، والقُدُّوس هو المبارك الطاهر، وكما يذكر اللغويون[٥] فليس في كلام العرب بناء على (فُعُّول) غير هذين، ويجيئان بالفتح على قلّه، وقد ذكرهما سيبويه في باب (من المصادر ماينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره) فقال: (وأما سُبُّوحاً قُدّوساً رب الملائكة والروح، فليس بمنزلة سبحان الله؛ لأن السبوح والقدوس اسم ...) فذكرهما منصوبين وقد وردا في الحديث النبوي مرفوعين، ثم ذكرهما مرفوعين ناسباً قولهما إلى العرب وليس إلى النبي (ﷺ). وأيّاً كان فهما صيغة مبالغة إعرابهما فيكون حسب موقعهما في الجملة.

خامساً: اسم التفضيل[٦]:
اسم يُشتق من الفعل على وزن (أفْعَل) حاملاً معنى الزيادة في وصف أحد الشيئين على غيره. وله بناء قياسي واحد (أَفْعَل) ومؤنثه (فُعْلى) وجاء على هذه الصيغة في أحاديث كثيرة، وربما خرج عنها لصيغة غلب عليها الاستعمال العربي أو ربما أتى عليها ما لم تتحقق فيه الشروط المطلوب توفرها في اللفظ ليصح بناء اسم التفضيل منه على صيغة (أفعل) في الأحاديث الشريفة على النحو الآتي:

---

[١] ينظر: صحيح مسلم ١١٠/٢.
[٢] ينظر: صحيح مسلم ٣٦١/٤.
[٣] ينظر: اللسان ٢٢٢/٧-٢٢٣، وتصريف الأسماء (١٥٥)، وتيسير الصرف (١٥٤).
[٤] ينظر: صحيح مسلم ٣٥١.
[٥] ينظر: القاموس المحيط ٣٣٨/١، ولسان العرب ١٤٤/٦-١٤٥.
[٦] ينظر: شرح الكافية: لرضي الدين الاستراباذي ١١٢/٢، وشرح ابن عقيل ١٧٤/٣، ومعجم النحو عبدالغني الدقر(٣٤).

أ/ خير وشر[١]: ورد هذان اللفظان كثيراً في أحاديث الرسول (ﷺ) للمفاضلة، وهما ضدان، وقياس[٢] اسم التفضيل أن يكون: أَخْيَر وأَشرّ ولكن حُذِفت الهمزة فيهما شذوذاً، كما حُذِفت من (أحبّ) لكثرة الاستعمال طلباً للتخفيف، ومع أن حذف الهمزة مخالف للقياس إلاّ أن مجيئهما بدونها مسموع عن العرب والسماع يُقدّم على القياس، وجاءت كذلك في كتاب الله الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ﴾[الأنفال ٢٢]، وقوله: ﴿ قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾[البقرة ٢٦٣]، والمعنى: أشر، وأخْيَر كما وردت بلفظ آخر في قول رسول الله (ﷺ) (خيار الناس[٣]) بمعنى (أَخْيَر) ويستعملان بلفظ واحد للمذكر والمؤنث.

ب/ أَبيض[٤]: بُني اسم التفضيل هنا على (أفعل) ولكنه غير قياسي فيما دلّ على لون وفيما كانت الصفة منه على (أفعل) ومؤنثه (فعلاء)، وللنحاة في ذلك مذاهب[٥]:

١/ ذهب البصريون إلى منعه دائماً؛ دفعاً للالتباس بالصفة المشبهة، ولذا فإنهم يأتون بلفظ مكتمل الشروط قبل مصدر الدال على اللون فيقولون في التفضيل، أشد بياضاً وجاء بهذا التركيب في قول الرسول (ﷺ): (أشد بياضاً من اللبن)[٦].

٢/ وذهب الكوفيون إلى جوازه مطلقاً في السواد والبياض محتجين بالنقل المسموع عن العرب، وبالقياس حيث إن السواد والبياض أصلا الألوان فجاز أن يثبت لهما مالا يثبت لغيرهما.

٣/ مذهب ثالث قال به رضي الدين الاستراباذي؛ وهو جواز ذلك فيما بُني من ألوان وعيوب باطنه، ومنعه إن كانت ظاهرة.

---

[١] ينظر: صحيح مسلم ٣٢٦/١، ٨/٢-١٥، ٨٢، ١٣٦، ١٣٨، ١٥١، ١٦٣، ٣٩٢، ٩٢/٣، ١٨١.

[٢] ينظر: سرح التسهيل: لابن مالك ٤١٧/٢-٤١٨، حاشية الصبان ٦٧/٣-٦٨ ولسان العرب ٧٧/٧ وتصريف الأسماء والأفعال (١٦٨).

[٣] ينظر: صحيح مسلم ٧٠/٣ ، ٢٣٠/٣، ٢٣٨ (خيار وشرار).

[٤] ينظر: صحيح مسلم ٨٨/٣ في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (أبيض من الورق).

[٥] ينظر: شرح التسهيل: ٤١٩/٢، والانصاف في مسائل الخلاف: الانباري ١٤٩/١ (مسألة ١٦)، وتيسير الصرف (١٦٩) وحاشية الصبان ٦٩/٣ وشرح التصريح ٩٣/٢.

[٦] صحيح مسلم ٩٢/٣.

وذكر[١] محقق صحيح مسلم أن صياغة التفضيل من (أبيض) على وزن (أفعل) لغة يدل على صحتها ورودها في الحديث الصحيح ولو كانت قليلة الاستعمال.

ج/ (أفْرَح): وبُنيت هذه الصيغة من الفعل الثلاثي (فَرِح) مباشرة في (لله أفْرحُ بتوبة ...[٢]) كما وردت بصيغة أخرى (لله أشد فرحاً)[٣].

فوردت بالسماع والقياس.

سادساً: اسما الزمان والمكان:

هما لفظان مشتقان ليدلا على زمان وقوع الفعل أو مكانه؛ ويُصاغان قياساً من الثلاثي على صيغتين: (مَفْعَل) و(مَفْعِل) عند توفر شروط وضعها النحويون في الفعل.

ومن غير الثلاثي على صيغة اسم المفعول، يُفَّرُق بينهما وِفقاً للسياق.

صيغ اسم الزمان السماعية في الحديث الشريف:

المَغْرِب[٤]: اسم زمان من الثلاثي الصحيح (غَرُب) جاء على (مَفْعِل) وكان القياس[٥] أن يأتي على (مَفْعَل) لأن عين مضارعه مضمومة. ومثله لفظ (مَطْلِع[٦]) من الثلاثي الصحيح: طلع يطلُعُ قياس اسم المكان والزمان أن يكون (مَطْلَعُ) على (مَفْعَل).

صيغ اسم المكان السماعية في الحديث الشريف:

وردت أسماء الأماكن على غير القياس وهي:

المسجد[٧]: بالإفراد والجمع (مساجد) يراد به اسم لبيت العبادة والسجود من الثلاثي سَجَد يسجُد، عين مضارعه مضمومة؛ فقياس[٨] اسم المكان منه يأتي على (مَفْعَل).

---

[١] ينظر: صحيح مسلم ٨٨/٤ الهامش.
[٢] صحيح مسلم ٣٦٦/٤.
[٣] صحيح مسلم ٣٦٦/٤.
[٤] ينظر: صحيح مسلم ٤٢١/١، ٣٨٨.
[٥] ينظر: الكتاب ٩٠/٤ الجمل: الزجاجي (٣٨٨) وشرح الشافية ١٨٤/١، والأصول: ابن السراج ٣٤١/٢.
[٦] ينظر: صحيح مسلم ٨٩/١.
[٧] ينظر: صخيخ مسلم ٢٢٧/١.
[٨] ينظر: الكتاب ٩٠/٤، وشرح الشافية ١٨٤/١، وتصريف الأسماء والأفعال (١٧١).

ومثله (المشْرِق[١]) و(المغرِب[٢]) و(المَطْلِع[٣]) مراداً به مكان الطلوع.
وكذلك (بيت المقدس[٤]) إذا أُريد به اسم المكان فإنه يكون مخالفاً للقياس؛ لأن عين مضارعه مضمومة.

سابعاً: اسم الآلة:

هو اسم[٥] مشتق من الثلاثي المجرد للدلالة على الآلة التي تم بواسطتها الفعل وذكره سيبويه تحت باب ما عالجت به وقد بين قياس بنائها في قوله: (أما المقص فالذي يُقص به والمقص المكان والمصدر، وكل شيء يُعالج به، فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك قولك: مِحْلب ومنْحَل ...[٦]) وأشار في هذا النص إلى الأوزان المشهورة لاسم الآلة، وهي: مَفْعَل – مِفْعَلة – مِفْعَال.

واسم الآلة على قسمين: الأول: قياسي له أوزانه المضبوطة.
والثاني: غير قياسي، وهو ما لم يأتِ على وزن ثابت محدد.
كما أن هنالك أسماء آلة جامدة غير مشتقة لا يُحصر عددُها ولا تُحدُّ أبنيتها، وقد اشتملت الأحاديث الشريفة على أسماء لآلات متنوعة بعضها أتى على الأبنية القياسية، والآخر غير محدود بقياس، وهي:

١/ بناء (فَعْل)[٧]: وهو ليس من أبنية اسم الآلة القياسي، ولكن بُنيت عليه ألفاظ كثيرة نحو: (سَهْماً، حَفْنَة، سَيْفاً، جُبَّ، لوح، دلو، غَرْب، بَكْرة، نَبْل، غِيْبتي، شفرته ...) مؤنثاً بالتاء وغير مؤنث، وجاء مجموعاً نحو (أَوْسُق) جمع (وَسْق) وهو يساوي ستين صاعاً.

---

(١) ينظر: صحيح مسلم ٤١٤/١.
(٢) ينظر: صحيح مسلم ١٥٠/١.
(٣) ينظر: صحيح مسلم ١٥٠/١.
(٤) ينظر: صحيح مسلم ١٥٧/١.
(٥) ينظر: معجم القواعد العربية: عبدالغني الدقر (٣٣)، التطبيق الصرفي (٨٦)، الواضح في علم الصرف (١٩٤).
(٦) الكتاب ٩٥/٤-٩٥.
(٧) ينظر: صحيح مسلم ٥٤٦/٤، ٥٥٤/٤، ٧٥/٤، ١٨/٤، ١٣٧/٤، ١٠٣/٢، ١٤٧/٤، ١٤٩/٤، ٢١٧/٤، ٢٢٩/٤، ٣٧٤/٣.

٢/ بناء (فُعْل)[١]: نحو: (مُد، أُو قية، مُدْيَة، مُشْط، جُب) مؤنثاً بالتاء وغير مؤنث.
٣/ بناء (فِعْل)[٢]: نحو (دِرْع) و(الكِتْف).
٤/ بناء (فيعال)[٣]: وعليه: (قيراط) بلفظ المفرد والمثنى.
٥/ بناء (فِعَال)[٤]: نحو: (عفاصها، ووكاءها، الإناء، السِّقاء، كِنانتي) بلفظ المذكر والمؤنث.

الخاتمة

الحمد لله الواحد الأحد، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، بعد هذا الاستقراء التام لصيغ المشتقات السماعية في أحاديث الرسول الكريم (ﷺ) نخلص إلى جملة من النتائج أبرزها:
١-ورود كثير من أبنية المشتقات السماعية في الأحاديث الشريفة، وكما هو معلوم فإن السماع هو الأصل الأول من أصول النحو. إلا أن موقف النحاة الأوائل من الاستشهاد بالحديث الشريف حال دون القياس عليها.
٢-اشتراك بعض المشتقات في الصيغة نفسها مع اختلاف دلالتها التي تحملها بناءً على السياق والقرائن المحتفَّة، أو تحمل دلالة المعنى وضده، من ذلك صيغة (فعِيل) تأتي دالة على اسم الفاعل واسم المفعول في لفظ (المسيح) فهو ماسح لأنه يطوف الأرض (يمسحها طوافا) و (ممسوح) لأنه ليس له إلا عين واحدة والثانية ممسوحة.
من الصيغ المشتركة بين اسم الفاعل واسم المفعول (فِعْل) نحو (ظِئر) بمعنى المرضعِ ولد غيرها كما تدل على المُرضَع.
-بين الصفة وصيغ المبالغة صيغة (فَعُول) نحو (غَيور) و(عَقور).
٣-بروز عدد من الظواهر اللغوية بين الصيغ، نحو: التناوب بين الصيغ نحو: فَعُول عن مفعول في (حَلوب) بمعنى (محلوبة).

---

[١] ينظر: صحيح مسلم ٢٤٦/٤، ٩٢/٢، ٦٨/٣، ٣٨٣، ١٨/٤.
[٢] ينظر: صحيح مسلم ٦٤/٢، ١٠/٣.
[٣] ينظر: صحيح مسلم ٧٣/٢، ٤٨/٣، ٢٤٨/٤.
[٤] ينظر: صحيح مسلم ١٨٤/٣ والمراد سدادة القارورة، ٤١٨/٣، ٩٢/٤، ٥٤٦.

-(فِعْل) عن (مفعول) في (ذِبح) بمعنى (مذبوح).
-(فَعِيل) عن (مُفعِل) في اسم الفاعل من غير الثلاثي نحو (أليم) بمعنى (مؤلم).
-(فَعيل) عن (مُفاعِل) في (عاشر) فهو مُعاشر و (عشير).
-(شريك) و(مشارك).
-(فَعَل) عن (فاعل) في لفظ (فَرَط) بمعنى (فارِط).
ب-الاستغناء: وذلك بصيغة (فعيل) عن (فاعل) فيما لم يُسمع له قياس نحو: عفّ فهو عفيف، أما ما جاء قياس اسم الفاعل منه على فاعل فلا.
ج-العدول: عُدِل عن (فاعل) إلى (فعيل) في (الخليفة) من خَلَف فهو خالِف وخليفة.
-عُدِل عن (مفعول) إلى (فَعْل) نحو: ردّه فهو ردّ، والأصل (مردود) و (صَلْت) وقياسه (مصلوت).
-عُدِل عن (فعّل)إلى (فَيْعل) نحو: طَيِّب-جَيِّد-مَيِّت، خوفاً من اللبس.
-عُدِل عن مفعول إلى (فعيل) وهو كثير، نحو: نقير-منيحة-وليدة، زيادة في المعنى.
د-التقارض؛ وذلك في صيغة (فعيل) المشتركة بين أكثر المشتقات، نحو (حميد-رحيم-شديد-شهيد-حيي)
-من أبنية الصفات المشبهة (فُعَال) نحو (طُوَال) من (فَعِل) والأصل أن تكون الصفة منه على (فعيل) نحو (طويل) ولكنها جاءت على (فُعَال) مبالغة في الوصف.
-جاءت صيغة المبالغة (سُبُّوح قدوس) على (فُعُّول)، ولم يأت عليه سواها.
وردت أبنية لأسماء الزمان والمكان واسم الآلة على غير القياس، ومجيئها في صحيح مسلم يثبت فصاحتها.
وختاما فإن حصر أبنية المشتقات الواردة في أحاديث صحيح مسلم ومعرفة ما خالف القياس يرشدنا إلى ضرورة إعادة النظر فيها وجعلها من الأبنية التي يُقاس عليها. وهو أمر يُوكل إلى المجامع اللغوية.

الملخص

تناول البحث "صيغ المشتقات السماعية في أحاديث الرسول (ﷺ) في صحيح مسلم"، والتي بقيت سماعية عند النحاة لإحجامهم عن الاستشهاد بالحديث الشريف خوفاً من دخول اللحن بعد تجويز روايته بالمعنى، كما رصد الظواهر الصرفية بين الصيغ المستعملة في أكثر من نوع من المشتقات، وهذا يُكِّون نواةً لكثير من الدراسات اللغوية والبلاغية التي تُبرز كثيراً من جوانب الألفاظ الجمالية، والله الموفق.

Abstract

This research is talking about the hearing derivative formulas in prophet Mohammad "peace be upon him" hadeeth shareef "sayings of prophet Mohammad peace be upon him" in Saheeh Muslem book, which grammarians kept it hearing because they did not use it in referring to hadeeth shareef because they were afraid that it will change the meaning of the hadeeth. It also talks about phenomena of grammar formulas that used in many types of derivatives; this forms the foundation for many researches in Arabic language, which shows the beauty of articulate.